مفهوم المواطنة من منظور تربوي فلسفي

النوي بالطاهر[1،*] ، عاتكة غرغـــــــوط[2]

[1]جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

[2]جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

تاريخ الاستلام : 2019/10/20 ؛ تاريخ القبول : 2019/11/01

ملخص

تناولنا في هذا البحث مفهوم المواطنة من منظور تربوي فلسفي، انطلاقا من التطور التاريخي لهذا المفهوم، واعتبار ان المواطنة مفهوم تتشابك فيه العديد من المتغيرات النفسية والتربوية والاجتماعية والقانونية والفلسفية ، وفي التحليل الاخير فالمواطنة مجموعة من القيم والنواظم لتدبير الفضاء العام لها تجلياتها ومقوماتها.

الكلمات المفتاحية : مفهوم، المواطنة، التربية، الفلسفة

Abstract

In this research we dealt with the concept of citizenship from an educational and philosophical perspective, based on the historical development of this concept, and considering that citizenship is a concept in which many psychological, educational, social, legal and philosophical variables are intertwined.

Key words: concept, citizenship, education, philosophy

مقدمة :

والمجتمع المدني، وقد كان ينظر إلى هذه الحقوق كعناصر مركزية في نسيج الخطاب السياسي الليبيرالي. وأصبح بناء قي ارتبط مفهوم المواطنة في بدايات تبلوره في الفلسفة السياسية الحديثة، بتصورات معينة للحقوق الإنسانية، تصورات تعلن عدم ارتباطها بالمرجعيات اللاهوتية والاثنية.

والإيحاءات التي حملها منذ بداية تداوله الأول في الفكر اليوناني والمدينة اليونانية، تربطه بالحق في المشاركة في الحياة السياسية، ذلك أن مفردة المواطن في التداول اليوناني تشير إلى من يدلي برأيه في مختلف شؤون المدينة(المدينة الدولة)، التي كان يدبرها ويديرها الأحرار والذكور من ذوي الأصل اليوناني. وقد استوعبت هذه الدلالة تلوينات تحمل بعض سمات الخصوصية التاريخية اليونانية، وتم تجاوزها عندما أعيد تأسيسها في القرن الثامن عشر وما بعده، وذلك انطلاقا من نصوص الفلسفة السياسية الحديثة وفلسفة الأنوار، حيث نقف على الدلالة التي اكتسبها مفهوم المواطنة في آثار هوبز، وجون لوك، ومونتسكيو، وسبينوزا، وجان جاك روس، وكانط. كما نقف على المعاني التي أضافتها إليه الثورة الفرنسية ومبادئها وإعلانها لحقوق الإنسان.

وضمن هذا السياق النظري والتاريخي، تشبع مفهوم المواطنة في أصوله الحديثة بالخلفية القانونية، وتم النظر إليه من الزاوية التي تقرنه بجمله من الحقوق والواجبات المدنية، الموصولة بالحريات الفردية م المواطنة مشدودا إلى مفاهيم العقد الاجتماعي والدولة الوطنية، وقيم التشارك والتداول على السلطة، في دولة العقل والمصلحة الفردية والمؤسسات. وشكل هذا النسيج النظري في علاقته بسيرورة المجتمعات الأوروبية، وفي إطار التاريخ الأوروبي الحديث، أفقا للعمل السياسي والاجتماعي والقانوني، من اجل توسيع وتعزيز الخيار الديمقراطي، مؤطرا بالمرجعية السياسية الليبرالية ومبادئها.

ولتبيان الدلالة التي استقر عليها المفهوم في سياق الفكر السياسي الحديث، لتبين انه اتخذ مظهرين أساسيين، فقد شكلت المواطنة اليونانية والأثينية بالذات، أساسا من الأسس المركبة لدلالته، وذلك لأنها ابتكرت المفهوم كوسيلة لدعم الاندماج السياسي والمشاركة السياسية، ضمن خصوصية المجتمع اليوناني، لكن مفردة المواطنة اتخذت بعدها السياسي في الأزمنة الحديثة، مستوعبة ما هو عام في الإرث اليوناني ومطورة لدلالته، بالصورة التي تمنحه امتياز تملك مكاسب عصر الأنوار، في النظر إلى الإنسان والسياسة والحقوق.

ولقد استوعب المفهوم أيضا، مآثر الثورة الفرنسية وبيانها حول حقوق الإنسان والمواطن، كما استوعب روح الفكر السياسي الحديث، وجوانب عدة من أصول الفلسفة السياسية الليبرالية، التي بنت كما هو معروف، مفاهيم الفرد والسياسة المدنية ودولة التعاقد والحريات، وقد ظلت الدلالة السياسية التي ترسخت في ثنايا تشكل المفهوم، سواء في صيغته اليونانية أو في نسيجه الدلالي المتسع، بفضل إسهام فلاسفة التنوير، ورموز الفلسفة السياسية الحديثة، بمثابة مؤشر مركزي، صانع لأشكال تداوله في الفكر السياسي الحديث والمعاصر.

وجدير بالذكر في هذا السياق، أن التطورات التي مست المجتمع المعاصر، قد ساهمت في إثراء وتطوير مفهوم المواطنة، ويمكن تبيان مفرزات هذه التطورات في جملة المعطيات والقضايا الآتية:

– أصبح مفهوم المواطنة يلح في صيغ تداوله الجديدة، على ضرورة التقليل من البعد الإثني والديني من دون نفيهما، انه يتطلع إلى منح الاعتبار الأول للرابطة المدنية، وذلك بالإعلاء من شان القيم الصانعة لها، بهدف العمل على استيعاب الاختلافات العقائدية والاثنية، بدون أن يعني هذا كما قلنا، نفي الأبعاد الأخرى المعززة للمواطنة الثقافية والقيمية.

– لا تنفي رابطة المواطنة في أبعادها الجديدة، أصناف الروابط الأخرى الصانعة لنسيج التجمعات البشرية، من قبيل الروابط الثقافية والعقائدية.

– لا يمكن فصل المواطنة عن الديمقراطية وقيمها، فهي أساس المجتمع السياسي وأساس تكون المجتمع المدني.

– يترتب على تشبع المجتمع بالمواطنة وقيمها، انتعاش الحس المدني والقيم المدنية، الأمر الذي يعزز قيم المساواة والتعاون والتعاضد والتشارك.

ولعلنا من خلال هذه الورقة البحثية، نقف عند مفهوم المواطنة بأبعاده ونواظمه والدلالات التي يحملها، في إطار المعطيات والقضايا سالفة الذكر، من منظور تربوي فلسفي.

نبذة تاريخية

تطورت فكرة المواطنة في المدن الإغريقية والرومانية منذ القرن السابع قبل الميلاد، وكان الإغريق والرومان ينظرون إلى المدن بوصفها مجتمعات ذات تنظيم مشترك أكثر من كونها وحدات جغرافية، وارتبط نسيج العلاقات الاجتماعية بين المواطنين في هذه المجتمعات بوشائج الصداقة والعلاقات العائلية، ولم يكن كل سكان المدن الإغريقية مواطنين، فقد حرمت القوانين العبيد من التمتع بحقوق المواطنة.

واشتملت حقوق المواطنين الإغريق على حق ملكية الأرض والمشاركة في الحكومة، أما الواجبات فقد انحصرت في حق التصويت وحضور الاجتماعات الحكومية وشغل وظائف في هيئات المحلفين وأداء الخدمة العسكرية، وتمتع المواطنين الرومانيون بامتيازات خاصة، منها حق التملك وإبرام العقود وكتابة الوصايا وحق التقاضي.

وأدى اتساع رقعة الأقاليم التي خضعت لحكم الرومان إلى سفر مواطنيها إلى أصقاع بعيدة لعدة أسباب؛ كالاشتراك في الحروب، وممارسة التجارة، وكان هؤلاء المواطنون يتمتعون بجميع حقوقهم أثناء تجوالهم في مختلف أصقاع الإمبراطورية الرومانية، وأدت جميع هذه التطورات إلى قيام الحكومة الرومانية حتى بلغ ذروته عام 212م، حين منحت الحكومة الرومانية الجنسية إلى معظم رعاياها في الإمبراطورية، إلا أنها استثنت طبقة العبيد.

وارتبطت الجنسية أو المواطنة أثناء فترة العصور الوسطى(400–1500م) بالانتماء إلى المدن، وقد ارتبطت هذه المدن في أذهان الناس في تلك الفترة بكونها مناطق جغرافية يقيم فيها الناس، أدى هذا التطور في القرنين السادس عشر والسابع عشر إلى قيام الدولة القومية؛ الأمر الذي تمخضت عنه فكرة الانتماء إلى الأمة، وقد كان ولاء المواطنين في اغلب هذه الأمم موجها للملك أو الملكة وكان يطلق عليهم اسم : رعايا.

وبدأت الديمقراطية في التطور في مطلع القرن السابع عشر؛ وقد أدى ذلك إلى انتقال الولاء من الحاكم إلى الأمة، ونتيجة لتغيير الانتماء حلت كلمتا **المواطنة** والوطني محل كلمة الرعايا.

مفهوم المواطنة وتجلياتها:

من المفاهيم التي تعكس الوضعية الابستمولوجية التي تعرفها الدراسات الإنسانية مفهوم المواطنة، الذي ارتبط في الثقافة العربية بالأرض، وفي الثقافة الغربية بفلسفة الأنوار، والاختلافات الموجودة خلف هذا المبدأ، والتشعبات التي تميز مفهوم المواطنة ، تجعلنا نتساءل عن حقيقة هذا المفهوم وتجلياته ؟

عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها: علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة ... وأنها تسبغ المواطن حقوقا سياسية كحق الانتخاب وتولي المناصب العامة (الكواري وآخرون،2004، 14).

وتعرف موسوعة كولير الأمريكية كلمة (Citizenship): أنها أكثر أشكال العضوية اكتمالا في جماعة سياسية،فهي لا تختلف عن مفهوم الجنسية (الكواري وآخرون،2004، 14)، وتعرفها موسوعة الكتاب الدولي أنها: عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم، تؤكد حقوق المواطنين، كحق الانتخاب وتولي الوظائف والمناصب العامة، وعليهم بعض الواجبات كدفع الضرائب والدفاع عن بلدهم. (الكواري وآخرون،2004، 14).

ونفهم من هذا، أن المواطنة هي المشاركة في الحياة السياسية، وممارسة وضمان للحقوق المدنية والسياسية، بمعنى أن المواطن فرد ينخرط في سلطة الدولة وفي حمايتها، وبالتالي يتمتع بحقوق مدنية ويقوم بواجبات تجاه الدولة التي ينتمي إليها. وينظر إليها (فتحي هلال وآخرون،1990 ،22) من منظور نفسي، بأنها: الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية.

ويرى احمد زكي بدوي: أن المواطنة هي صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، عن طريق التربية، وتتميز المواطنة بنوع خاص بولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب، والتعاون مع المواطنين الآخرين في تحديد الأهداف الوطنية وتحقيقها(بدوي،1992).

ومما تجدر الإشارة إليه، أن عددا من الباحثين العرب الذين اهتموا بأسباب تعثر النهوض العربي، وضعوا تصوراتهم السياسية على شاكلة نهضة الدول الغربية من حيث رفع شعارات الحرية والمساواة والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وفي هذا الاتجاه نجد مساهمة المفكر برهان غليون، الذي أشاد بمبدأ المواطنة كتحالف وتضامن بين أناس أحرار، متساوين في الدور والمكانة والقرار، يتمتعون بحقوقهم دون تمييز لدرجة مواطنتهم وأهليتهم العميقة، فهي كما يقول: قاعدة التضامن والتماهي الجماعي، ومصدر الحرية كقيمة مؤسسة وغاية للجميع ولكافة الأفراد معا (الكواري وآخرون،2004، 08).

في حين ذهب آخرون إلى أن مفهوم المواطن، يأخذ معناه من الوطن بأوسع معانيه: حماية وإقامة، وتعليما، وحقا في الحكم والتوجيه، وهذه المعاني تتصل بالمفهوم الأسمى للإنسان فتصبح المواطنة مفاعلة بين اثنين، وقد يصبحون عشرات أو مئات يتقاسمون الحقوق والواجبات والانتماءات، ليؤكدوا في النهاية أن الأوطان التي استقامت فيها المواطنة سارت فيها الحياة نحو الاسمي (الكواري وآخرون،2004، 08).).

كما ذهب البعض إلى التفريق بين نوعين من الحقوق: حقوق الإنسان وحقوق المواطن، فإذا كانت حقوق الإنسان ترتبط بالجوانب الشخصية، وتسمى بالحقوق المدنية، فان حقوق المواطن ترتبط بالمشاركة الايجابية في الحكم، وتسمى بالحقوق السياسية(قلادة،1998، 25).

ومهما يكن الأمر ، فان المواطنة ترتبط بوعي الإنسان بوجوده داخل وطنه، على انه أصيل في بلده ليس مجرد مقيم يخضع لنظام معين، هذا الوعي بالمواطنة يعتبر نقطة البدء في تشكيل نظرته لنفسه ولبلاده ولشركائه، فعلى أساس المشاركة يكون الانتماء للوطن ومن خلالها تأتي المساواة... وللمواطنة ثلاثة أركان: الانتماء للأرض، المشاركة، المساواة(قلادة،1998، 15).

وعموما يمكن القول بان هناك اتجاهان لإيجاد مفهوم المواطن: اتجاه ذا بعد جغرافي ينصب على الفرد في علاقته ببقعة ارض عاش وشب فيها وتفاعل مع مجموع مواطنيها، وهذا الاتجاه يسمى المواطنة، فهو ينصب على الموطن(الموقع الجغرافي) مكان الولادة ومكان الاستقرار. أما الاتجاه الثاني فهو ذا بعد اجتماعي، وينصب على جملة المصالح المادية والمعنوية للجماعة ككل ويسمى بالمواطنية، وأساسها الوطن(البعد الاجتماعي)، أي مدى إحساس الجماعة بالانتساب إلى قطعة ارض معينة وشعورهم بالانتماء إليها، إلا أن هذا التمييز بين المواطنة والمواطنية ليس جامدا ولا قاطعا، إذ أن خصائص كل منهما ومستلزماتها تتداخل مع الأخرى ويستعملان على الترادف، فالمواطن يمكن أن يكون المشارك في الوطن والموطن، وبالتالي يستوعب كل منهما الآخر(نصار،2005 ،15).

إن التماهي في إطار الجماعة الوطنية والتفاعل داخلها، والمشاركة في صناعة قوانينها،هي العملية التي من شانها أن تجسد مفهوم المواطنة، فالمواطنون هم الذين يضبطون مسيرة الوطن ويصنعون القانون، والقانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة، وبالتالي فان اختيار نظام الحكم يعتبر المظهر الأول للمواطنة.

أما المفهوم الإسلامي للمواطنة، فينطلق من القواعد والأسس التي تبنى عليها الرؤية الإسلامية لعنصري المواطنة، وهما الوطن والمواطن، وبالتالي فان الشريعة الإسلامية ترى أن المواطنة: هي تعبير عن الصلة التي تربط المسلم كفرد وعناصر الأمة، وهم الأفراد المسلمين والحاكم والإمام، وتتوج هذه الصلات جميعا الصلة التي تجمع بين المسلمين وحكامهم من جهة، وبين الأرض التي يقيمون عليها من جهة أخرى . وبمعنى آخر، فان المواطنة هي تعبير عن طبيعة العلاقة وجوهر الصلات القائمة بين دار الإسلام وبين من يقيمون في هذا الوطن وهذه الدار من المسلمين وغير المسلمين، مسيحيين، يهود و و ...

وعليه، فالمواطنة في الإسلام هي نظام علائقي، مصدريته تعاليم وأخلاقيات الدين الإسلامي، مؤسس قوامه روابط تشد الأفراد بحكامهم وأرضهم أو مواطنهم دون تفرقة أو تمييز...

ويؤكد القحطاني بان مفهوم المواطنة من المنظور الإسلامي، يشير إلى مجموعة العلاقات والصفات التي تنشأ بين دار الإسلام وكل من يقطن هذه الدار سواء كانوا مسلمين أم مستأنسين (القحطاني، 1998، 66).

فالمواطنة من هذا المنظور إذن، هي علاقات وروابط عن طريقها يدرك الإنسان المسلم انه جزء لا يتجزأ من الوطن الإسلامي والعالم الإسلامي، بغض النظر عن المعتقدات الخاصة واختلاف الأجناس والأعراق والمذاهب.

والمواطنة في سنة الحبيب المصطفى- صلى الله عليه وسلم- دعوة إلى محبة الأرض والأهل والتعلق والاعتزاز بها، فقد جاء في القران الكريم قوله تعالى: ﴿ **فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره**﴾(البقرة، الآية : **44**).

التربية على المواطنة:

المواطنة ممارسة وسلوك، وهي منظومة من القيم والاتجاهات التي تجعل الفرد يتحمل المسؤولية بقدر قيمة العمل لخدمة المجتمع، وتمثل قيم الولاء والانتماء للمجتمع والاعتزاز به، وممارسة السلوك الديمقراطي داخل المؤسسات المعنية بتنشئة الفرد، وغرس روح التطوع والمشاركة والممارسة الفعلية التي تمكن الأفراد والجماعات في الفعل القائم على الإقناع والاستهلاك، والعمل السياسي والعمل التشريعي، والإدارة والبيئة، فالمواطنة حب المواطن لوطنه وانتمائه له، والشعور بمشكلاته والإسهام الايجابي للتعاون مع الغير على حلها، والتفاني في خدمته، والالتزام بمبادئه وقيمه وقوانينه، والمشاركة الفعالة في الأنشطة والأعمال التي تستهدف رقي الوطن والمحافظة على مكتسباته (العقون، 2011).

ومن هنا، فالمواطنة هي المحرك الذي يعنى بتفعيل حقوق الإنسان، وتحويلها من منظومة قانونية إلى منظومة سلوكات وأفعال تمارس طبيعيا وبشكل محسوس، فلا جدوى لحقوق الإنسان في غياب دينامية المواطنة، لأنها أكثر الآليات صدقا لتأكيد عالمية هذه الحقوق وترابطها وأوضحها نهجا لترجمة قيمها ومبادئها إلى واقع ملموس يعيشه الأفراد والجماعات على كافة المستويات والأصعدة، وتؤكد أدبيات موضوع المواطنة أنها معنية ببناء المواطن الذي هو أداة لبناء الوطن، وعليه فالتربية على المواطنة معنية ببناء المواطن والوطن، وإذا كان الحال كذلك فلابد من إعداد الأفراد إعدادا شموليا عمليا، ومهاريا وعاطفيا وجسديا، ليكونوا مواطنين صالحين ايجابيين يعملون- وبشكل فاعل- على تلبية حاجاتهم وحاجات مجتمعاتهم، وان يؤدوا ما للمجتمع عليهم من حقوق وفي الوقت نفسه يتمتعوا بحقوقهم التي كفلتها التشريعات.

ويقصد بتربية المواطنة، عملية التنشئة الهادفة إلى تعزيز شعور الفرد بانتمائه إلى المجتمع وقيمه ونظامه وبيئته وثقافته، بشكل يرقى إلى حد تمثل هذا الشعور في سلوكه وفي دفاعه عن قيم وطنه ومكتسباته، وتتضمن تربية المواطنة تنمية معرفة الفرد بمجتمعه وتفاعله ايجابيا مع أفراده، بشكل يسهم في تكوين مواطنين صالحين، متمكنين من الحكم على ما يعترضهم داخل مجتمعهم وخارجه (العقون، 2011).

وتجدر الإشارة أن التربية على المواطنة، عمل أو نشاط يهدف إلى ترسيخ ثقافة المواطنة بكامل تجلياتها، وهو أمر له مشروعيته في عالم العولمة ومجتمعات المعرفة.

والتربية على المواطنة عملية صعبة ومتواصلة- كما يرى ناصيف نصار- بحيث ينبغي السعي باستمرار إلى تكوين المواطن وتنمية وعيه بنظام حقوقه وواجباته، وتطوير مستوى مشاركته في حياة الجماعة التي ينتمي إليها (عبد الله،2015).

والجدير بالذكر في هذا السياق، أن الحديث عن التربية على المواطنة هو حديث عن الشأن العام، والتنمية، وتحديث المجتمع، ذلك أن التطلع إلى التنمية والتحديث لا يستقيم دون استحضار الحق في التعلم وفي حرية التعبير والرأي، وفي الاختلاف والمساواة، وفي الكرامة والتسامح والتعايش والديمقراطية.

ولا يمكن أن نتصور مفهوم المواطنة بمعزل عن هذا السياق، والأدلة هنا كثيرة، ولعلنا نشير أن الأنظمة السياسية المشبعة بروح الديمقراطية كفيلة بتكريس مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية والحرية، هذا الثالوث الغائب- للأسف- في أنظمة الحكم الاستبدادية الدكتاتورية، والعدل أساس العمران كما يقول ابن خلدون في مقدمته.

والمتمعن في المشهد السياسي العربي المغاربي العام، يلاحظ بان هناك إيمان عميق بوحدة المصير المنطقة المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، فهذه الأخيرة يربطها: دين واحد، تاريخ واحد، لغة واحدة، مصير واحد، والوشائج التاريخية العاطفية العربية المغاربية تعجز الظروف والتجاذبات السياسية على تفريقها.

وجدير بالذكر، أن التحول أو الانتقال الديمقراطي في هذه البلاد، يستوجب قبول الآخر في إطار حرية الرأي، ويستوجب أيضا التشارك والتعايش والانفتاح المعتدل.

والشعوب المتشبعة بمبادئ الديمقراطية، ليس فيها من يسأل عن التوجه الايديولوجي، مسلم أو شيوعي، أو ليبيرالي، يصلي ويصوم أم لا... فيها فصل الدين عن السياسة أو الحكم، حرية الفكر وحرية المعتقد ، والطابع السلمي للإضراب –كحق من حقوق المواطنة– في الدول التي تعيش الديمقراطيات الناضجة المكتملة، كالدول الأوروبية، وأمريكا، والدول الأسيوية، فالسياسي في هذه الدول يتحلى بالشفافية والوضوح، يخاطب المواطن بلغة شفافة واقعية موضوعية دون مزايدات(لا لف ولا دوران)، التزام هذه الدول بحماية المواطن وحماية ممتلكاته، الثقة بين المواطن والدولة أو الحكومة، والسعي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمني، يعد من أوكد الضرورات لدى هذه الدول المتحضرة، التي تعيش الديمقراطية كصورة حية معبرة عن المواطنة الحقة...

ومن زاوية أخرى، وكمثال ثروات الربيع العربي التي حدثت في تونس ومصر وليبيا وسوريا و و ..، نجد النقيض تماما، فالخطاب الديني والخطاب السياسي لدى بعض النشطاء السياسي، والخطاب الإعلامي الموجه، جميعهم ساهموا في تأجيج العنف، وتكريس الممارسات العنيفة ضد الأفراد والمجتمعات بشكل عام، والنتيجة هلاك الأشخاص وخراب الأوطان.

وعليه، فالمواطنة من منظور تربوي تتجسد في جملة من القيم والمحددات التربوية، كالحرية والمساواة والعدالة والتسامح والتعاون ونبذ العنف والتطرف وحقوق الإنسان والديمقراطية، هذه القيم كفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني، والتي يتوجب تضمينها في المناهج التربوية والمقررات الدراسية كنواظم لمفهوم المواطنة.

أبعاد مفهوم المواطنة:

يقوم مفهوم المواطنة على ثلاثة أبعاد هي:

- ✓ البعد القانوني: ويقوم على تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين استنادا إلى عقد اجتماعي يوازن بين مصالح الفرد والمجتمع.
- ✓ البعد الاقتصادي الاجتماعي: يستهدف إشباع الحاجيات المادية الأساسية للبشر، ويحرص إلى توفير الحد الأدنى اللازم منها ليحفظ كرامتهم وإنسانيتهم.
- ✓ البعد الثقافي الحضاري: ويعني الجوانب الروحية والنفسية والمعنوية للأفراد والجماعات، على أساس احترام خصوصية الهوية الثقافية والحضارية، ويرفض محاولات الاستيعاب والتهميش والتنميط.

تجليات المواطنة:

يمكن اعتبار المواطنة كمجموعة من القيم والنواظم لتدبير الفضاء العمومي المشترك، ويمكن تحديد أهم تجليات المواطنة في أربعة نواظم هي:

1- الانتماء: أي شعور الإنسان بالانتماء إلى مجموعة بشرية ما وفي مكان ما(الوطن) على اختلاف تنوعه العرقي والديني والمذهبي، مما يجعل الإنسان يتمثل ويتبنى ويندمج مع خصوصيات وقيم هذه المجموعة.

2- الحقوق: التمتع بحقوق المواطنة الخاصة والعامة، كالحق في الأمن والسلامة والتعليم والصحة والعمل والخدمات الأساسية العمومية، وحرية التعبير والتنقل والمشاركة السياسية ...

3- الواجبات: كاحترام النظام العام والحفاظ على الممتلكات العمومية والدفاع عن الوطن والتكافل والوحدة مع المواطنين، والمساهمة في بناء وازدهار الوطن...

4- المشاركة في الفضاء العام: المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية(الانتخابات والترشيح) وتدبير المؤسسات العمومية والمشاركة في كل ما يهم تدبير ومصير الوطن.

(http://www.almichaal.org/spip.php?article289 ، في: رحماني،2010).

ومن خلال كل ما تقدم، يتبين أن المواطنة ليست وضعية جاهزة يمكن تجليها بصورة آلية عندما تتحقق الرغبة في ذلك، وإنما هي سيرورة تاريخية، وديناميكية مستمرة، وسلوك يكتسب عندما تتهيأ له الظروف الملائمة، وهي ممارسة في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد، وفي إطار مؤسسات واليات تضمن ترجمة مفهوم المواطنة على ارض الواقع، وإذا كان من الطبيعي أن تختلف نسبيا هذه المتطلبات من دولة إلى أخرى، ومن زمن إلى آخر بسبب اختلاف الثقافات والحضارات، والقيم والعقائد، ومستوى الوعي والنضج السياسي، فانه لابد من توافر مجموعة من المقومات الأساسية المشتركة ووجود حد ادني من الشروط التي يتجلى من خلالها مفهوم المواطنة في الحياة اليومية للمواطنين، وفي علاقتهم بغيرهم وبمحيطهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

مقومات المواطنة:

لعله من أهم الشروط والمقومات التي لا مجال للحديث عن المواطنة في غيابها(عبه جي، 2018):

1- المساواة والعدالة: فإذا كان التساكن والتعايش والشراكة والتعاون من العناصر الأساسية التي يفترض توافرها بين المشتركين في الانتماء لنفس الوطن، فإنها تهتز وتختل في حالة عدم احترام مبدأ المساواة، مما يؤدي إلى تهديد الاستقرار، فلا تتحقق المواطنة إلا بتساوي جميع المواطنين في الحقوق والواجبات وتتاح أمام الجميع نفس الفرص، دون أي تمييز على أساس الجنس أو اللون أو العرق، أو المعتقد الديني أو القناعات الفكرية أو الانتماء والنشاط الفكري.

2- الولاء والانتماء: ويعني الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه، لا خضوع فيها إلا لسيادة القانون وما يتجلى الارتباط الوجداني بأنه معني بخدمة الوطن والعمل على تنميته، وعلاقتهم بمؤسسات الدولة، والولاء للوطن واعتبار المصالح العليا للوطن فوق كل اعتبار.

ولا تتبلور في الواقع صفة المواطن كفرد له حقوق وعليه واجبات، بمجرد توفر ترسانة من القوانين والمؤسسات، التي تتيح للمواطن التمتع بحقوقه والدفاع عنها في مواجهة انتهاك واستردادها إذا سلبت منه، وإنما كذلك بتشبع هذا المواطن بقيم وثقافة القانون، التي تعني أن الاحتكام إلى مقتضياته هي الوسيلة الوحيدة للتمتع بالحقوق وحمايتها من الخرق، وبالتالي لا مجال لاستعمال العلاقات الخاصة مع ذوي النفوذ أو الاحتماء بمركز الفرد في القبيلة والعشيرة، وهي ظواهر مازالت حاضرة في الكثير من العقليات والسلوكات داخل مجتمعاتنا.

والولاء للوطن لا ينحصر في المواطنين المقيمين داخل حدود التراب الوطني، وإنما يبقى في وجدان وضمير وسلوك المواطنين تضطرهم الظروف للإقامة في الخارج، لان مغادرة الوطن لأي سبب من الأسباب، لا تعني التحلل من الالتزامات والمسؤوليات التي تفرضها المواطنة، وتبقى لصيقة بالمواطن تجاه وطنه الأصلي، حتى ولو اكتسب الجنسية في دولة أخرى.

3- المشاركة والمسؤولية: المشاركة في الحياة العامة تعني إمكانية ولوج الجميع للمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأنها متاحة أمام الجميع دون أي تمييز،بدءا من استفادة الأطفال من الحق في التعليم والتكوين والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان، واستفادت عموم المواطنين والمواطنات من الخدمات العامة، ومرورا بحرية المبادرة الاقتصادية، وحرية الإبداع الفكري والفني، وحرية النشاط الثقافي والاجتماعي، وانتهاء بحق المشاركة في تدبير الشأن العام بشكل مباشر كتولي المناصب العامة وولوج مواقع القرار، أو بكيفية غير مباشرة كالانخراط بحرية في الأحزاب السياسية، وإبداء الرأي حول السياسات المتبعة، والمشاركة في انتخاب أعضاء المؤسسات التمثيلية على المستوى المحلي والوطني والمهني.

فعندما تتاح الفرص المتكافئة للمشاركة أمام كل الكفاءات والطاقات يكون المجال مفتوحا للتنافس النوعي الذي يضمن فعالية النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويضفي الحيوية على المشهد الوطني، مما يساهم في خلق واقع ينشد التطور المتواصل والارتقاء المستمر.

والمشاركة بالمفهوم الواسع، تعني توفر فرص الانخراط التلقائي في مختلف مجالات الحياة العامة وحقولها، ولا يأتي نمو استعداد المواطنين والمواطنات للمشاركة في الحياة العامة إلا في ظل حرية الفكر والتعبير، وحرية الانتماء والنشاط السياسي والنقابي والجمعوي، وفي إطار الديمقراطية التي يكون فيها الشعب هو صاحب السيادة ومصدرا لجميع السلطات. ولذلك فهي تختلف عن الإشراك الذي ينطوي على مفهوم المنح من سلطة عليا تحكم بأمرها لرعايا تابعين خاضعين لنفوذها، لان الإشراك بهذا المعنى يتناقض مع مفهوم المواطنة ويتعارض مع مقوماتها.

ولعل التجارب التاريخية أفرزت معان مختلفة للمواطنة فكرا وسلوكا، تفاوتت قربا وبعدا من المفهوم المعاصر للمواطنة حسب آراء المؤرخين، وحتى في التاريخ المعاصر تنوعت في إفرازها لمفهوم المواطنة بحسب التيارات الفكرية السياسية والاجتماعية التي لا يمكن قراءتها وفهمها ونقدها بمعزل عن الظروف المحيطة بها، أو بعيدا عن الزمان والمكان بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والايديولوجية والتربوية، ومن ثم لا يمكن التأصيل السليم لمفهوم المواطنة باعتباره نتاجا

لفكر واحد مبسط، وإنما باعتبار انه نشأ في ظل محاضن فكرية متعددة تنوعت نظرياتها وعقائدها بل وظروف تشكلها على المستوى المحلي والقومي والدولي.

ولان قضية المواطنة محورا رئيسا في النظرية والممارسة الديمقراطية الحديثة، فان تحديد أبعادها وكيفية ممارستها ينبع من الطريقة التي يمنح بها هذا النظام أو ذاك حقوق المواطنة للجميع ومدى وعي المواطنين وحرصهم على أداء هذه الحقوق والواجبات.

إلا أن المواطنة وعلى الرغم من تأثرها بالتطورات السياسية وبتعدد الثقافات المجتمعية والإيديولوجية، تبق بمفهومها إطارا يستوعب الجميع، فهو يحافظ على حقوق الأقلية والأكثرية في نطاق مفهوم المواطنة الجامعة، والمواطنة هي المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن الصبغات الدينية أو المذهبية أو القبلية أو العرقية أو الجنسية، فكل مواطن له جميع الحقوق وعليه جميع الواجبات، والمواطنة الحقيقية لا تتجاهل التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية في الوطن ولا تحدث تغييرا في نسب مكوناتها، ولا تمارس تزييفا للواقع، وإنما تتعامل مع هذا الواقع من منطلق حقائقه الثابتة، حيث توفر البيئة الصحيحة والخصبة لتكوين ثقافة الوطن، التي تتشكل من تفاعل ثقافات أبناء الوطن، ولعل مقولة الفيلسوف أرسطو:(**المواطن الصالح خير من الفرد الصالح**)، هي اصدق تعبير عن أهمية دور المواطنة في بناء المجتمعات والدول.

وبناء على ما سبق، يمكن استخلاص أن المواطنة إطارا يستوعب الجميع، وتعني بالأساس المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات، تنطلق من الواقع مراعية تجلياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتتعامل معه من منطلق حقائقه الثابتة، حيث توفر البيئة الخصبة لتكوين ثقافة الوطن الجامعة، هذه الأخيرة التي تتشكل من تفاعل ثقافات أبناء الوطن. ويمكن التأصيل السليم لمفهوم المواطنة باعتباره نشأ في ظل محاضن فكرية متعددة، تنوعت فلسفاتها عبر التاريخ.

خاتمة :

نستطيع القول في الأخير، أن المواطنة أرقى من أن تكون مفهوما، هي بالحقيقة مبدأ الدولة الحديثة ومرتكزها بل عمودها الفقري في النشوء والاستمرارية في التكوين والبقاء. ومن ثم فان المواطنة تحفز المواطن على المطالبة بالحقوق مع أداء الواجبات في سيرورة الاستمرار والتطور، مما يرقي المواطن نفسه إلى الوعي بمكانة المواطنة في حياته الفردية والمجتمعية، فهي قيمة أخلاقية تربوية اجتماعية وسياسية، وسلوك ممارس قبل أن تكون معرفة وثقافة، ومن ثم فان أهمية الأبعاد القانونية والسياسية ومكانتها المركزية في مراعاة مبدأ المواطنة ليست بسبب أفضليتها على الحقوق الأخرى، وإنما يتعدى سبب اكتسابها لتلك الأولوية أهميتها الذاتية إلى حقيقة كونها السبيل الناجح والضمانة الأكيدة لتنمية إمكانيات النضال السياسي السلمي لاستخلاص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ...

والمواطنة هي المحرك الذي يعنى بتفعيل حقوق الإنسان وتحويلها من منظومة قانونية مجردة إلى منظومة سلوكات وأفعال تمارس طبيعيا وبشكل محسوس، ولا جدوى لحقوق الإنسان في غياب دينامية المواطنة لأنها أكثر الآليات صدقا لتأكيد عالمية هذه الحقوق وترابطها، وأوضحها نهجا لترجمة قيمها ومبادئها إلى واقع ملموس يعيشه الأفراد والجماعات على كافة المستويات، والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان تتصل بنشر قيم المساواة والحرية والعدالة، وترسيخ سلوكات المساواة والحرية والتسامح والتعاون ونبذ العنف والديمقراطية. وفي هذا الإطار يتبلور مفهوم المواطنة بتجلياتها وقيمها.

قائمة المراجع:

1 بدوي، احمد زكي(1992)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار العلم للملايين، بيروت.
2 رحماني، إبراهيم(01-03 مارس2010)، مفهوم الوطنية ومقوماتها المواطنة في الإسلام، الأسبوع الوطني الحادي عشر للقران الكريم و الملتقى الوطني حول: الوطنية والمواطنة في الإسلام، دار الإمام- المحمدية ، الجزائر.
3 عبد الله، ايمان (2015)، المواطنة الايجابية، متاح في: www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/935585b3-dao5-409c-a53c (2018/12/05 – 20.00)
4 عبه جي، نورا(2018)، الموسوعة السياسية: مفهوم المواطنة، متاح في: http://political-encyclopedia.org/dictionary (2018/12/06 – 19.30)
5 العقون، خالد(2011)، في التربية والمواطنة، متاح في: www.igp.edu.dz/forum.php?action=view&id=156 (2018/12/04 – 21.00)
6 القحطاني، سالم علي(1998)، التربية الوطنية: مفهومها، أهدافها، تدريسها، العدد66، مكتبة التربية العربية، دول الخليج العربي.
7 قلادة، وليم سليمان(1998)،نشأة مبدأ المواطنة في مصر،القاهرة.
8 الكواري ، علي خليفة وآخرون(2004)، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية،ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
9 نصار، ناصيف (2005)، في التربية والسياسة: متى يصير الفرد في الدول العربية مواطنا؟،ط2، دار الطليعة، بيروت.
10 هلال، فتحي وآخرون(1990)، تنمية المواطنة لدى طلبة الثانوية، مركز البحوث التربوية، الكويت.